



No.:

Date: _____

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان

$$2.19 \quad \tau = \gamma$$

رقم التسلسل ٥٤١٩٤
الجهة المختصة ١١/٤

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين

۱۹۰۸ - ۸

၁။ နေပြည်တော်၊ ၁၉၇၁ ခု၊ ၁၁ မတ်၊ ၁၁
 ၂။ နေပြည်တော်၊ ၁၉၇၁ ခု၊ ၁၁ မတ်၊ ၁၁

الموضوع: كتابكم رقم 19/01788/1/12

تاریخ 2019/7/1

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

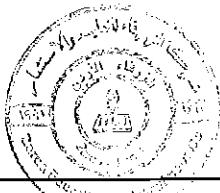
تبلغنا كتابكم ذات الرقم والتاريخ اعلاه المتضمن مخالفتنا نص المادة (8) من

تعليمات الافصح ونجيب عليه بما يلي:-

1- لا يوجد أي قرار صادر عن مجلس إدارة شركتنا يوصي الهيئة العامة بإجتماعها العادي لشركتنا المنعقد خلال عام 2019 بتوزيع أي نسبة أرباح على المساهمين حتى نزود هيئتكم الموقرة بتاريخ اجتماع مجلس الإدارة الذي صدر فيه هذه القرار.

2- أن توزيع الأرباح بنسبه 5% جرى بناء على اقتراح المساهم الدكتور محمود عبد الرزاق أبو شعيرة الذي يملك 51% من أسهم شركتنا المتمثلة في الاجتماع أصالة ووكالة وموافقة الهيئة العامة على هذا الاقتراح.

وكان ذلك بموجب البند التاسع من جدول أعمال الهيئة العامة المقر من قبل مجلس إدارة شركتنا بإجتماعه رقم (2019/3) تاريخ (2019/3/16) والمرسل إليكم خلال المدة القانونية والذي يوافق نص المادة 161/أ من قانون الشركات التي تجيز اقتراح أية أمور أخرى لم تكن واردة ضمن جدول أعمال الهيئة العامة يقترحها المساهمون شريطة أن تكون حصلت على موافقة 10% من أصوات المساهمين الحضور وهذا النص ساري المفعول ولم يجري أي تعديل عليه.



3- وقد قمنا بالإفصاح عن توزيع الأرباح بنسبة 5% من قيمة رأس المال بتزويدكم بقرار الهيئة العامة بتوزيع الأرباح وذلك في نفس اليوم الذي جرى فيه إجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2019/4/23.

4- وبالتناوب نبدي لهيئتكم الموقرة أنه جرى تمديد مهلة تصويب الأوضاع للشركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بالحكم الوارد في المادة 12/هـ من تعليمات حوكمة الشركات والذي يوجب عدم إدراج أية مواضيع جديدة أثناء اجتماع الهيئة العامة غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقاً للمساهمين وذلك لغاية 2020/4/30 بموجب كتابكم رقم 19/00256/1/12 تاريخ 2019/2/3.

5- مما تقدم يتبين أننا لم نخالف أحكام المادة (8 و 4) من تعليمات الإفصاح حيث زدنا هيئتكم الموقرة ودون إبطاء بقرار الهيئة العامة العادي لشركتنا بإجتماعها المنعقد خلال عام 2019 المتخذ بناء على اقتراح مما يملك 51% من أسهم شركتنا والموافق عليه بإجماع المساهمين الحضور والموافقة لنص المادة 171/أ من قانون الشركات هذه أقوالنا نقدمها لكم ضمن المدة القانونية.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور محمود عبدالرزاق أبو شعيرة

